قوله مع انا نعلم اه لما كان المدعى كلية والدليل بحسب الظ لا يشبه بالكلية
اى قوله مع انا نعلم جواب عن ما فهم
لانه لا يتم استحالة ما هو قائم بمحل القدرة محل كالعلم النظري المتولد من
النظر مثلا ضم اليه هذه المقدمة ليثبت الكلية ولم يذكر بالشق لفرد تها
قوله عدم الممكن مباشرة السبب ثم وكيف التمانع بممكن مباشرة ما يوجب
حصولها قوله بواسطة السبب اى بواسطة مباشرة ما يوجب حصولها
قوله من غير قطع بامتداد آه اذ على تقدير عدم القتل لا قطع بوجود الاجل
وعدم فلا قطع بالموت ولا بالحياة القاتل لها قاطعا لاجل قدرة الله تع و
معتبر الا من علم تع ان هو تع والحق ان عدم القتل انما يتصور على تقدير
علم الله تع بانه لا يقتل وح لا يثبت لزوم الخ كذا في شرح المقاصد قوله وحاصل
النفي الجواب ثم تقديره ان يقال اذا كان الاجل زمان بطلان الحيوة بان
لا يترتب على فعل من العبد لم يكن كذلك قطعا من غير تصور خلاف فكان ناقضا
اى لم يكن المقتول ميتا باجله على تقدير ترتب فعل العبد
للخلاف لعقليا على ما يراه الاستاد وكثير من المحققين وتقرير الجواب ان
المراد باجل المضاف زمان بطلان حيوة بحيث لا يتخلف عنه ولا تقدم
ولا تاخر على ما يشير اليه قوله تع فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون وما مر من الخلاف الى اثر هل يتحقق وحول المقتول
مثل ذلك ام المعلوم اه لكن افاد السؤال والجواب في شرح المقاصد قوله
عطف على الجملة الشرطية وقال بعض المحققين والذي يجيء للخاطر الفاتر

قوله ويتوزع كل واحد منهما بما يخصه دون الاخر قيل في اى حين اذا كان الشركة عبارة عن الاجتماع والانفراد المذكورين
لا شركة في مذهب الاستاد اى اسحاق الاسفرائني اذ لا يتحقق اجتماع اثنين على شيء واحد فيما ذهب اليه الاستاد
من ان قدرة العبد مدخلا في التاثير في اصل الفعل اذ لا يقول بالاستقلال في التاثير والخلق وكيف فان قدرة العبد عنده
جزء المؤثر او شرط في تاثيره وجزء المؤثر وشرطه لا يكون مؤثرا بالنسبة الى ما هو جزء مؤثره او شرطه وذلك ظ بين
فلذلك قال شارح المقاصد وقد تعلقه سابقا اه الاستاد ان اراد ان قدرة العبد غير مستقلة بالتاثير واذا انضمت اليه
قدرة الله تعالى وتقدس صارت مستقلة بالتاثير تبطل هذه الاعانة على ما قرره البعض فتدبر منه الحق انتهى كلامه
وبالجملة المؤثر اى الخلق للوجود بالنسبة الى فعال العباد مجموع القدرتين لا قدرة الله تعالى ولا قدرة العباد عند الاستاد
فلا يلزم الاجتماع المذكور فلا تحقق الشركة في مذهبه فان قيل يرد عليه ان الشركة وان لم يلزم بهذا الوجه لكنه يلزم من
حيث انه اثبت لافعال العباد خالقا اخر وراء قدرة الواجب الا ترى ان المؤثر بالاستقلال في افعال هو مجموع
القدرتين لا قدرة الواجب فقط ولا قدرة العبد فقط والمجموع المركب من قدرة الواجب وقدرة العبد غير قدرة
الواجب بالضرورة وما يقال من ان الكل ليس غير الجزء فانه لزوم فانما يتم اذا كان الكل والجزء حقيقيين واما اذا كانا
اعتباريين فلا يكون كذلك والجزئية والكلية فيما نحن فيه كذلك اذ لا شك انه لم يتركب من قدرة الواجب وقدرة العبد
امر واحد حقيقة قلنا الجواب عن هذا الايراد هو الجواب عن ايراد اورده المحشي على ذلك القائل على وجه قررناه و
سنورده في تلك الحاشية ان شاء الله تعالى فان قيل محصل الكلام صاحب القيل ليس ما ذكرت بل مراده هو ان لو كان
معنى الشركة الاجتماع والانفراد المذكور لا شركة في مذهب الاستاد اذ لا يتحقق على مذهبه الانفراد اذ كل واحد
منهما اى قدرة الواجب وقدرة العبد جزء العلة وجزء المؤثر وظ كلام المحشي ايضا ناظر الى هذا التوجيه حيث
قال في جوابه ان كلا من المؤثرين متفرد بما له من دخله في التاثير قلنا هذا الاعتبار مردود بما سيجيء من بيان تحقق الانفراد
واما التوجيه الذي ذكره فالتفصي عنه يسير جدا لما سيجيء فلذلك رايت هذا التوجيه اولى وصرفت عبارة المحشي عن
الظاهر المتبادر منها الى هذا التوجيه اللايق الاسد واذا تقرر ذلك فنقول لو كان معنى الشركة ما ذكره الشق لزم ان لا
يتحقق الشركة في مذهب الاستاد مع انه اقبح شركة من مذهب المعتزلة لانه اثبت خالقا وراء الواجب
وقدرة على وجه ينافي الكمال قدرة الايري انه قال خالق فعل العبد مجموع القدرتين والمجموع يغاير قدرة الواجب
وذاته وكون قدرة الواجب علة ناقصة لافعال العباد مناف لكمال القدرة ومن شان الاله كمال القدرة والمعتزلة
اثبتوا خالقا لكن لا على وجه ينافي كمال القدرة لانهم قالوا ايجاد افعال العباد بالنسبة الى الله تعالى كايجاد اجتماع
الضدين وارتفاع النقيضين وعدم كونه مقدورا لا ينافي كمال القدرة فان كمال القدرة بالنسبة الى الممكنات دون
الممتنعات يرد عليه ما سيجيء تفصيله من منع كون قدرة العبد جزء المؤثر او مؤثرا بالنسبة الى فعله واجاب المحشي عن
هذا القول بانه فاسد ليس بشيء واما فساد المقدمة الاولى وهي انه لو كان الشركة هي الاجتماع والانفراد المذكوران
فلا شركة فيه لعدم تحقق الاجتماع فلانا نقول ان كل من القدرتين مؤثران عند الاستاد كما اشار شارح المواقف اليه
حيث قال وجوز الاستاد اجتماع المؤثرين على اثر واحد فيتحقق اجتماع الاثنين على شيء واحد لكون كل واحد منهما
مؤثرا وكذلك يتحقق انفراد كل منهما بما يختص به اذ كل واحد من القدرتين المؤثرتين متفرد بما له من دخلية في التاثير فان
مدخلية قدرة العبد في التاثير غير مدخلية قدرة الواجب فانفراد كل واحد منهما بخصوصه فاذا ثبت الاجتماع مع الانفراد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)